حرصاً على استخدام التكنولوجيا للابتكار في تنفيذ مهام

«بروتيفيتي»: 63 % من المدققين في الكويت يعتزمون الاعتماد على تحليلات البيانات

أجرت شركة "بروتيفيتي الشرق الأوسط"، بالشراكة مع جمعية المدققين الداخليين الكويتية، استطلاعاً لاستكشاف التوجهات الأخيرة لقطاع التدقيق الداخلي في المنطقة، ولا سيما بعد موجة الابتكار والارتجال السريعة التي شهدها القطاع على مستوى العالم للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد19-. وقد جعلت اللوائح الصارمة لهيئة أسواق المال الكويتية قطاع التدقيق الداخلي أكثر إدراكاً لدوره في مشهد حوكمة الشركات سريع التغير في دولة الكويت. ويهدف الاستطلاع إلى دعم خبراء التدقيق الداخلي والأطراف المعنية لفهم كيفية تأقلم وحدات التدقيق الداخلي في الكويت مع الوضع الاعتيادي الجديد لمرحلة ما بعد الجائحة. وأشار نحو 63 % من المشاركين في الاستطلاع إلى أنهم يستخدمون الأدوات الأحدث، مثل تحليلات البيانات، لتحديد التغييرات في المخاطر.

وتعليقاً على نتائج الاستطلاع، قال سانجاي راجاجوبالان، المدير التنفيذي الإداري ورئيس قسم التدقيق الداخلي في شركة "بروتيفيتي الشرق الأوسط": "يكشف الاستطلاع أن التحول التكنولوجي في قطاع التدقيق الداخلي لم يعد أمراً 'محبذاً' فحسب، وإنما بات من العوامل الرئيسية التي تميز وحدات التدقيق الداخلي المتقدمة عن تلك التقليدية. وقد كان من المشجع حقاً أن يبدي 62 % من المشاركين في الاستطلاع اهتمامهم بأنشطة التحول أو الابتكار خلال العامين المقبلين".

ركز الاستطلاع على خمسة مجالات أساسية هي وظيفة التدقيق الداخلي، والابتكار والتحول في التدقيق، وتأثير جائحة كوفيد19-، وإدارة المخاطر، والتحديثات التنظيمية لهيئة أسواق المال. ويقدم الاستطلاع نظرة شاملة حول الممارسات التي يتبناها المدققون الداخليون للمؤسسات، بما فيها ممارسات الابتكار والتحول في التدقيق، وقدرات إدارة المخاطر، وما إلى ذلك. ولا يقتصر هدف الاستطلاع على مساعدة المدققين الداخليين في مقارنة عملياتهم بأفضل ممارسات القطاع فحسب، وإنما يساهم كذلك في توعيتهم بالمخاطر الشائعة.

لقطة جماعية للمسؤولين

وقال منصور ششتري، رئيس مجلس الإدارة في جمعية المدققين الداخليين الكويتية: "لطالما ركزنا على رصد توجهات القطاع ومشاركة المعلومات بشأنها مع مجتمع المدققين الداخليين لتعزيز معارفهم ومهاراتهم. وعدا عن مساعدته في تحقيق هذه الأهداف، يسلط الاستطلاع الضوء على أهمية الاستثمار في تعزيز كفاءة التدقيق الداخلي للمؤسسات لمواجهة التحديات القائمة والمخاطر الناشئة".

وتوقع 54% من المشاركين في الاستطلاع أن يكون الأمن السيبراني من بين المخاطر الثلاثة الأولى التي تواجهها المؤسسات خلال فترة الجائحة، تليها المخاطر التشغيلية بنسبة 27 % من المشاركين ومخاطر التكنولوجيا والرقمنة بنسبة 12 % من المشاركين.

من جانبه، قال داريوش بور، المدير التنفيذي الإداري لشركة "بروتيفيتي" في دولة الكويت: "نظراً لديناميكية وسرعة انتشار المخاطر والاضطرابات الناشئة، يجب أن تتحلى وحدات التدقيق الداخلي بالمرونة والمثابرة على إجراء تقييمات مخاطر أكثر بانتظام. ومن غير المرجح أن يكون النهج التقليدي للمراجعات السنوية مفيداً لموظفي التدقيق الداخلي في أداء واجباتهم بالفعالية المطلوبة". وكشف الاستطلاع أن مخاطر تكنولوجيا المعلومات لا تزال مدعاة للقلق، حيث قال 30 % من المشاركين في الاستطلاع إن وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسساتهم لا تضم مدققاً متخصصاً بتكنولوجيا المعلومات أو ليس لديها خطة محددة لتدقيق عمليات تكنولوجيا المعلومات. وتظهر نتائج الاستطلاع كذلك وجود فجوة في تمثيل تدقيق عمليات تكنولوجيا المعلومات على الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه التكنولوجيا في مختلف القطاعات. وأشار 19 % من إجمالي عدد المشاركين إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسساتهم لا تضم مدققين لتكنولوجيا المعلومات، بينما قال 40 % إنه لديهم 3 مدققين أو أكثر متخصصين في تكنولوجيا المعلومات. ويشير ذلك بطبيعة الحال إلى أن أياً من هذه المؤسسات لا ترى ضرورة في وجود مدققين متخصصين بتكنولوجيا المعلومات، أو أنها تستعين على الأغلب بمزودي خدمات خارجيين.

وذكر 47 % من المشاركين في الإستطلاع أنهم كانوا جزءاً من فرق إدارة الأزمات في مؤسساتهم خلال فترة الجائحة، وهذا يدل على الدور الاستشاري الفعّال الذي اضطلعوا به على نطاق أوسع. وقال 37 % من المشاركين إنهم لم يكونوا متأكدين أو لم يخططوا للابتكار في أداء مهامهم. وكشف الاستطلاع أيضاً أن إدارة المخاطر لا يزال مجالاً قيد التطور، حيث قال 30 % من المشاركين إن مؤسساتهم ليس لديها وحدة مخصصة لإدارة المخاطر.

بنك بوبيان يطلق «جائزة البحث العلمي في مجال التمويل والاقتصاد الإسلامي»

الكليب: البنك يسعى إلى دعم البحث العلمي لمواكبة التطورات في الاقتصاد الإسلامي

فواز الكليب

أعلن بنك بوبيان عن إطلاق جائزة بوبيان للبحث العلمي في مجال التمويل والاقتصاد الإسلامي 2022 – 2023 بهدف إثراء الاقتصاد الإسلامي بالمزيد من البحث والدراسات المتخصصة التي تواكب متغيرات العصر الحالي وتعمل على نقلها إلى مرحلة التطبيق الفعلي بما يفيد الصناعة المالية الإسلامية ويساهم في إثراء المكتبة الإسلامية.

وقال مساعد المدير العام لقطاع التدقيق الشرعي فواز الكليب " تهدف المسابقة إلى دعم البحث العلمي وتنمية المنافسة البحثية في مجال التمويل والاقتصاد الإسلامي من خلال معالجة الموضوعات المعاصرة، والتوصل إلى اقتراحات للتطوير والنهوض به عن طريق إتاحة الفرصة للباحثين والمختصين لتقديم الحلول والاقتراحات المفيدة للصناعة المالية الإسلامية ".

وأضاف " أن الدراسات العالمية تشير ان حجم صناعة التمويل الإسلامي يصل حالياً إلى حوالي 2.4 تريليون دولار بمعدلات نمو سنوية من 10 إلى 12 % وهو ما يجعلها من أسرع الصناعات والاقتصادات نمواً على مستوى العالم" .

وأوضح الكليب " تمثل منطقة الخليج حجر الزاوية في هذا النمو حيث تستحوذ دولها على نسبة كبيرة من النمو في صناعة التمويل الإسلامي وهو ما يجعلنا في حاجة دائماً إلى المزيد من البحوث والدراسات التي يمكن أن تساهم في دعم هذه الصناعة المتنامية ".

ونوه إلى أن الكويت أثبتت ريادتها منذ السبعينيات من القرن الماضي في مجال التمويل والبنوك الإسلامية وبالتالي فإن مثل هذه المعطيات تفرض علينا في بوبيان المزيد من الرغبة في الاستمرار في دعم البحوث والدراسات المساندة .

وحول شروط المشاركة قال الكليب أنه يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك علما أنها تتضمن أن يكون الباحث أو الباحثين في حال البحوث المشتركة من مواطني دولة الكويت أو المقيمين فيها وألا يكون البحث قد حصل على جوائز مسبقاً أو سبق نشره أو مقدم للمشاركة في مسابقة أخرى أو مقدم للنشر، وألا يكون البحث جزء من رسالة دكتوراه أو ماجستير الباحث، أو من كتاب له سبق نشره.

المسابقة متاحة للباحثين الكويتيين والمقيمين في الكويت بجوائز تصل إلى 4500 دينار كويتي

وأضاف أن البحث يجب أن يكون باللغة العربية وألا يتجاوز 35 صفحة مع الجداول وقائمة المراجع والملحقات وفقاً لجدول المتطلبات الفنية والتنسيقية مع ضرورة استيفاء شروط البحث العلمي من حيث مراعاة المنهج النقدي، ومناقشة وجهات النظر المختلفة حول موضوع البحث مع التوثيق العلمي والمراجع.

وقال الكليب أن إدارة البنك حريصة على دعم هذه المسابقة حيث تم رصد جوائز قيمة لها بلغت 4500 دينار موزعة على المركز الأول 2000 دينار والثاني 1500 دينار والثالث 1000 دينار.

«بيت.كوم»: 91 % من المهنيين في المنطقة متفائلون تجاه 2023

علا حداد

كشف استبيان جديد أجراه بيت.كوم، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، بعنوان "أهداف العام الجديد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2023"، عن أهم الأهداف الوظيفية للمهنيين في المنطقة لعام 2023، حيث صرّح غالبية المهنيين (91 %) بأنهم متفائلون تجاه عام 2023، كما قال 88 % بأنهم قاموا بوضع أهداف للعام الجديد.

الطموحات الشخصية

على الرغم من أن 79 % من المشاركين في الاستبيان قد أبدوا رضاهم عن نموهم الوظيفي والشخصي خلال عام 2022، إلا أن معظم المهنيين في المنطقة سيركزون على تحسين الجوانب التي لها تأثير مباشر على جودة حياتهم، حيث برز توفير المال (63 %) كأهم هدف شخصي يسعى المهنيون لتحقيقه في العام القادم، بالإضافة إلى ممارسة الرياضة واتباع نظام غذائي صحي (18 %)، وقضاء المزيد من الوقت مع الأصدقاء والعائلة (14 %)، وأخذ المزيد من الإجازات (5 %).

ومن المثير للاهتمام أن معظم المشاركين في الاستبيان متفائلون تجاه تحقيق أهدافهم، حيث قال 31 % إنهم حققوا جميع الأهداف التي حددوها للعام 2022، بينما قال 35 % إنهم حققوا معظمها.

وتعليقاً على نتائج الاستبيان، قالت عُلا حداد، المديرة الإدارية للموارد البشرية في بيت.كوم: "إن غالبية المهنيين في المنطقة على استعداد لمواجهة التحديات التي قد تعيق طريقهم في عام 2023، كما يعتبرون العام الجديد فرصة لإثراء حياتهم المهنية والشخصية. ويُظهر المهنيون إصراراً وعزيمة على تعزيز نموهم المهني، حيث أنهم حريصون على تعلم المزيد من المهارات والخبرات خلال العام المقبل. ويتعين على الشركات التي تسعى لجذب الكفاءات والاحتفاظ بها توفير حوافز جذابة مثل التوازن بين الحياة المهنية والشخصية وفرص التقدم المهني التي يطلبها الموظفون."

التطلعات المهنية

يولي المهنيون في المنطقة أهمية كبيرة للأهداف الوظيفية للسنة الجديدة، حيث يتطلعون إلى تحسين آفاقهم المهنية خلال العام المقبل. وتشمل هذه الأهداف العثور على وظيفة جديدة (56 %)، وتعلم مهارات جديدة في العمل (21 %)، والحصول على ترقية أو زيادة في الراتب (20 %) وتحسين العلاقات مع الزملاء والمدراء (3 %).

ومن بين المهنيين الذين يبحثون عن وظائف جديدة، يفكر 74 % منهم في تغيير المجال الذي يعملون فيه حالياً. وخلال رحلة البحث عن وظائف جديدة في عام 2023، سيركز المهنيون على مزايا عديدة مثل فرص النمو الوظيفي (31 %)، والتوازن بين الحياة المهنية والشخصية (25 %)، وأساليب العمل المرنة (25 %)، والرواتب التنافسية (20 %). ويعتمد المشاركون في الاستبيان على مواقع التوظيف عبر الإنترنت (69 %)، ومواقع الشركات الإلكترونية (18 %)، ومواقع التواصل الاجتماعي (9 %) ومعارض التوظيف الافتراضية (4 %) عند البحث عن فرص عمل جديدة.

كما سلط المشاركون الضوء أيضاً على المتطلبات التي يتوقعونها من أصحاب العمل والتي تضمنت تقديم المزيد من موارد التدريب والتعلم (53 %)، والمزيد من المكافآت والحوافز (20 %)، والمزيد من الملاحظات والدعم (15 %) وساعات عمل أكثر مرونة (12 %).

تم جمع بيانات استبيان بيت.كوم حول "أهداف العام الجديد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2023" عبر الانترنت خلال الفترة الممتدة ما بين 2 نوفمبر وحتى 4 ديسمبر 2022، بمشاركة 2,988 شخصاً من الإمارات، والسعودية، والكويت، وعُمان، وقطر، والبحرين، ولبنان، والأردن، والعراق، وفلسطين، وسوريا، ومصر، واليمن، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، والسودان، وغيرها.

«بوسطن كونسلتينغ»: أنشطة الاندماج والاستحواذ تشهد تضاعفا ضخما في «الصفقات الخضراء»

كشف تقرير جديد صادر عن شركة بوسطن كونسلتينغ غروب أن أنشطة الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط 283 صفقة اندماج واستحواذ في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022، بزيادة قدرها 16٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي – بقيمة إجمالية بلغت 23.8 مليار دولار، وفقاً للنسخة التاسعة عشر من الدراسة التحليلية السنوية الصادرة عن الشركة بعنوان "تقرير الاندماج والاستحواذ لعام 2022"

ويتوقع التقرير أن الاعتبارات البيئية ستسهم في تحفيز إتمام عدد متزايد من صفقات الاندماج والاستحواذ، وذلك رغم الظروف غير المواتية للاقتصاد الكلي، مع نمو معدل صفقات الاندماج والاستحواذ "الخضراء" من 5٪ في عام 2020 إلى 10.3٪ في عام 2021، ما يشير إلى أن عدداً أكبر من المسؤولين وصناعي القرار يدركون إمكانيات تحقيق القيمة التي تمتلكها هذه الصفقات.

وقال إيهاب خليل، مدير مفوّض وشريك أول في بوسطن كونسلتينج جروب: "تشهد الصفقات الخضراء نمواً ملحوظاً على مستوى المنطقة، ويمثل النمو المتصاعد للصفقات التي تراعي متطلبات الاستدامة في الشرق الأوسط نتيجة واضحة لبرامج التحول الوطني التي أعلنتها حكومات المنطقة في إطار مساعيها لتحقيق مخرجات اقتصادية متنوعة خلال مسارها للوصول إلى انبعاثات صفرية. ومع استمرار المنطقة في ترسيخ نفسها كمركز عالمي مزدهر للشراكات والتنويع الاقتصادي، فسينطبق الحال كذلك على عمليات الاندماج والاستحواذ الخضراء".

تكتسب "الصفقات الخضراء" زخماً كبيراً

كشفت الدراسة التحليلية لشركة بوسطن كونسلتينغ غروب عن وجود ارتفاع واضح في الصفقات التي تراعي متطلبات البيئة والاستدامة على مدار العقد الماضي، حيث شهد عام 2021 أسرع وتيرة لهذا النوع من الصفقات في منطقة الشرق الأوسط عندما تضاعف حجمها تقريباً ليصل إلى 10.3٪ بعد عامين أقل نشاطاً لعمليات الاندماج والاستحواذ والصفقات الخضراء.